

دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجريبية شركة سبكييم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة
أ.خلمي فريد، أشوق فوزي جامعة أم بواقي

Abstract	الملخص
<p><i>This study aims to clarify the term governance and attached, in order to pave the way for organisation to seek to apply its principles to achieve the goals, and then to address the audit committees and to emphasise the role played by these committees in promoting corporate governance principles, and then was a statement of principles of governance in one of the giants namely Saudi Sipchem to open the way for the rest of the organisation to pursue a route of this organisations. The study found the conclusion that the audit committees a very big role in promoting the principles of corporate governance.</i></p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مصطلح الحوكمة وما تعلق بها من أجل تمهيد الطريق أمام المؤسسات للسعي في تطبيق مبادئها لتحقيق الأهداف، ثم التطرق إلى لجان المراجعة والتأكيد على الدور الذي تلعبه هذه اللجان في تعزيز مبادئ الحوكمة، وبعد ذلك تم بيان مبادئ الحوكمة في إحدى الشركات العملاقة ألا وهي شركة سبكييم السعودية من أجل فتح الطريق أمام بقية المؤسسات لانتهاج الطريق الذي سلكته هذه المؤسسة. ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للجان المراجعة دور كبير جدا في تعزيز مبادئ الحوكمة.</p>

المقدمة

لعل ما أفرزته الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة من سيطرة لغة المال على مختلف التعاملات وكثرة أوجه الفساد والاحتتيال والغش، وهو ما أدى إلى انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى نتيجة للتلاعبات بأموال المستثمرين وتحويل الأموال المدخرة إلى قنوات استثمار فاشلة، الأمر الذي نتج عنه جعل سوق المال مكانا للسرقة والنهب والسلب من خلال تزوير التقارير المحاسبية، فأصبحت كل الأطراف المرتبطة بالشركات تخاف على مصالحها، بل لا تأمن في إدارة شركتها. وقد كشفت تلك الأوضاع عن الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية من خلال القيام بدراسة وتحليل نظام الرقابة الداخلية وتقييمها، والعمل على تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، مما يضمن ذلك اكتشاف كل الصور الشيطانية للتلاعبات المالية في أوقاتها المناسبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجة ذلك، ومن ثمة تزويد

المستثمرين وأصحاب المصالح بمعلومات تتمتع بالشفافية والمصداقية، وبذلك فهي تمثل حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين والداخليين والخارجيين.

أهداف البحث

يرمي هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مصطلح حوكمة الشركات من خلال التحديد الدقيق لمفهومها وأهدافها ومحدداتها؛
- معرفة لجان المراجعة وأهميتها ومقومات فعاليتها داخل الشركة، لدفع أصحاب الشركات للمضيء قدما من أجل توفير المقومات لتعزيز دورها؛
- تبيان الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء حوكمة الشركات تحفيزا للشركات في الدول النامية ومنها الجزائر إلى الاهتمام بذلك؛
- إبراز الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الحصول على تقارير وقوائم مالية تتمتع بالمصداقية والشفافية أي الحصول على جودة التقارير والقوائم المالية ومن ثم الاستفادة منها في الوقت المناسب؛
- إلقاء الضوء على تجربة سبكييم السعودية في مجال إرساء مبادئ حوكمة الشركات والنتائج المحققة من وراء هذا التطبيق، قصد فتح المجال أمام الشركات العربية لتحذوا حذوها.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة هذا البحث من خلال السؤال التالي:

ما الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية وتجسيد مبادئ الحوكمة في روحها لا في مظهرها؟
وسيتم تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي أهدافها؟
- ما المقصود بحوكمة الشركات وفيما تتمثل أهميتها في الشركات وما عوامل فعاليتها؟
- ما هو دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات؟
- ما هو دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية؟
- فيما تتمثل مظاهر تجسيد مبادئ الحوكمة في شركة سبكييم السعودية؟

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث يتم وضع الفرضيات التالية:

- تتمثل حوكمة الشركات في مجموعة القواعد والإجراءات المنتهجة من طرف الشركة من أجل زيادة عملية الرقابة تحقيقا للمصالح المتعارضة؛

- تتكون لجان المراجعة من مجموعة المدراء غير التنفيذيين قصد محاربة أوجه الفساد وصور الغش والاحتيال من خلال المراجعة السنوية والدورية للقوائم المالية، ويتمتع أعضائها بالاستقلالية والخبرة والمعرفة؛

- تعمل لجان المراجعة على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومراجعة عمليات المراجع الداخلي والخارجي ومن ثمة ضمان اكتشاف جميع التلاعبات وصور الفساد ومنه العمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات؛

- تسهم لجان المراجعة مساهمة كبيرة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية من خلال العمل على مراجعتها وفحصها سنويا ودوريا قيل إحالتها إلى مجلس الإدارة؛

- تعتبر تجربة شركة سبكيم من أنجح التجارب في مجال تطبيق حوكمة الشركات، نظرا لاعتمادها على قواعد ومبادئ صارمة خاصة التأكيد على تفعيل عملية الإفصاح والشفافية والاعتماد لجان المراجعة لمراقبة جميع التقارير المحاسبية.

منهج البحث

من اجل دراسة هذا البحث دراسة شاملة وهادفة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفهوم أهم المصطلحات المتعلقة بالبحث وبيان أهميتها وأهدافه، وتحليل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات، وتحقيق جودة القوائم، كما سيتم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال التعرّيج على تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد الحوكمة.

تقسيمات البحث

سيتم تقسيم البحث إلى ما يلي:

أولاً: مدخل لحوكمة الشركات؛

ثانياً: لجان المراجعة؛

ثالثاً: لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات وتجويد التقارير والقوائم المالية؛

رابعاً: دراسة تجرية شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ حوكمة الشركات.

أولاً: مدخل لحوكمة الشركات

1- تعريف حوكمة الشركات: لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم الحوكمة، فلكل مفكر اتجاه ومنظور انتهجه، لذلك يصعب علينا وضع تعريف دقيق لها، لكن سيتم سرد بعض التعاريف المقدمة لها، علنا نستطيع التنسيق بينها للوصول إلى تعريف شامل، ومن جملة هذه التعاريف المقدمة ما يلي:

- تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"¹. وقد اعتبر هذا التعريف أن الحوكمة نظام يتم فرضه بغاية التحكم في الشركة وبالتالي الرقابة على أعمالها وحماية جميع ممتلكاتها من جميع أوجه الفساد.

- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"². وفي هذا التعريف تم تبيان على أن الحوكمة تركز كثيرا على حماية مصالح ذوي العلاقات بالشركة ومن ثم المحافظ عليها.

- وعرفت الحوكمة أيضا بأنها الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة الشركة عامة كانت أو خاصة³. وركز هذا التعريف على ثلاثة ركائز أساسية يعتمد عليها في تعريف حوكمة الشركات وهي التوجيه والإدارة والرقابة، ولا شك أن كل ذلك يهدف أساسا إلى تحقيق أهداف ومصالح الأشخاص ذوي العلاقات مع الشركة.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعاريف لحوكمة الشركات يمكن تعريفها بأنها النظام الذي يجب إتباعه من طرف الشركة والذي يقوم على التوجيه والإدارة الفعالة والرقابة على جميع أعمال الشركة تحقيقا لأهداف الشركة المسطرة وحفظا لمصالح الأطراف المرتبطة بالشركة. فما هي إلا فرض المزيد من الرقابة والتعليمات الصارمة على أعمال الشركة وممتلكاتها. وان النظر الثاقب والتمحيص اللامع لكلمة حوكمة الشركات يتبين أنها تتعلق بجوانب عديدة كلها تصب نحو التعريف المقترح لحوكمة الشركات وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي:⁴

- **الحكمة:** من خلال القيام بعملية التوجيه والإرشاد داخل الشركة، فيصبح الكل يعمل بأوامر الشركة ويسعى نحو تحقيق أهدافها؛

- **الحكم:** من خلال فرض السيطرة ووضع الضوابط والقيود؛

- **الاحتكام:** من خلال الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والخبرات السابقة في التطبيق؛

- **التحاكم:** من خلال الرجوع إلى العدالة في حالة انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- أهداف حوكمة الشركات

يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف بالنسبة للاقتصاد ككل وللشركة وللمساهمين ومن ابرز هذه الأهداف ما يلي:⁵

- محاربة كل أوجه الفساد المالي والإداري، لان تطبيق الحوكمة يفرض وضع المزيد من الرقابة داخل الشركة ومن ثمة إمكانية القضاء على هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل ملفت للانتباه في هذا الزمان؛

- إن فرض المزيد من الرقابة سيعمل لا محالة على خلق جو مناسب للاستثمار، ومن هنا يمكن القول إن تطبيق حوكمة الشركات سيعمل على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في بلدانهم ومنه القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال؛
- العمل على تحسين القدرات التنافسية للشركات ومراجعة أدائها المالي والتشغيلي، وجعلها قادرة على المنافسة والبقاء في ظل التغيرات الشديدة لمحيطها؛
- تعظيم أرباح الشركة؛
- تفعيل إدارة الشركة والمساعدة على رسم الإستراتيجية المناسبة لتحقيق مختلف أهدافها؛
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، حيث تصبح كل الشركات تعمل وفقا لضوابط وقوانين معينة مما يعزز ثقة الأفراد فيها؛
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وتطبيق القوانين والأوامر والعمل بإتقان وهذا يسهم بدوره في خلق أنظمة الرقابة الذاتية التي تنبع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع.

3- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

يوجد أربعة أطراف معنية بتطبيق حوكمة الشركات، و نجاح تطبيق هذه الأخير مرتبط بهذه الأطراف، وتتمثل هذه الأطراف في⁶:

3-1- المساهمين: يقوم المساهمين بتقديم المساهمة في ملكية الشركة كم خلال ملكيتهم للأسهم، ويحصلون على الأرباح كما لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم.

3-2- مجلس الإدارة: يتكون من المساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح، ومن مهامهم القيام باختيار المديرين التنفيذيين، ورسم السياسات العامة للشركة.

3-3- الإدارة: وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية ورفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وهي التي تسعى وراء تعظيم أرباح الشركة، و مسؤولة عن نشر المعلومات للمساهمين بكل شفافية.

3-4- أصحاب المصالح: وهم الأطراف الذين لديهم مصالح في الشركة كالعامل والموردين والدائنين ولديهم مصالح قد تكون متعارضة.

4- محددات الحوكمة

ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الآليات الخارجية والآليات الداخلية:⁷

4-1 المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة في:

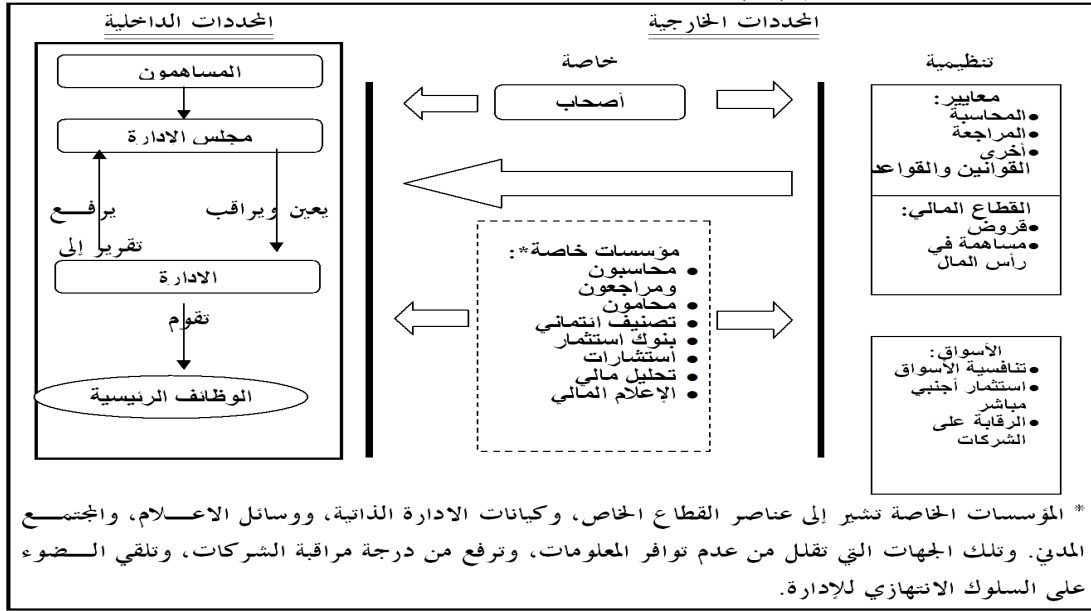
- المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين السوق المالية، والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين...الخ.

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة من جهة أخرى.

4-2 المحددات الداخلية: تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف. وتتمثل الآليات الداخلية في: مجلس إدارة المؤسسة، والرقابة المباشرة للمساهمين بواسطة الجمعية العمومية والرقابة التعاونية بين المسيرين، المراجعة الداخلية... الخ. وحتى يتمكن المجلس بالقيام بأدواره بصورة فعالة فإنه من الأفضل:

- الاستعانة بأعضاء مستقلين عن المؤسسة من غير الموظفين التنفيذيين أو أعضاء العائلة أو من بين المساهمين الرئيسيين. وهذا كي يتحقق الوصول إلى اتخاذ قرارات مستقلة في الحالات التي يوجد فيها تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف، خاصة في يتعلق التقارير المالية؛
 - ينبغي أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقتا كافيا للقيام بمسؤولياتهم؛
 - ينبغي توفير المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب لأعضاء مجلس الإدارة؛
 - وقد تتباين مسؤوليات مجلس الإدارة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه بصفة عامة، وبخلاف حماية مصالح المساهمين، فإنها تكون مسئولة عن: اختيار وتقدير مكافآت الموظفين التنفيذيين، ضبط ومراقبة التناقض في المصالح، التأكد من نزاهة النظم المالية والمحاسبية، الإشراف على مدى فعالية ممارسة الحوكمة وعمل التغييرات الضرورية،
- والشكل الموالي يلخص المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات، كما يلي:

شكل رقم (01): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات



المصدر: محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها - مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر-، من الموقع، الإلكتروني: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=7948، 200/07/21.

ثانياً- لجان المراجعة

1- تعريف لجان المراجعة

تعددت التعاريف الخاصة بلجان المراجعة الموجودة على مستوى الشركات ومن أبرز ما ورد في ذلك التعريفين التاليين:⁸

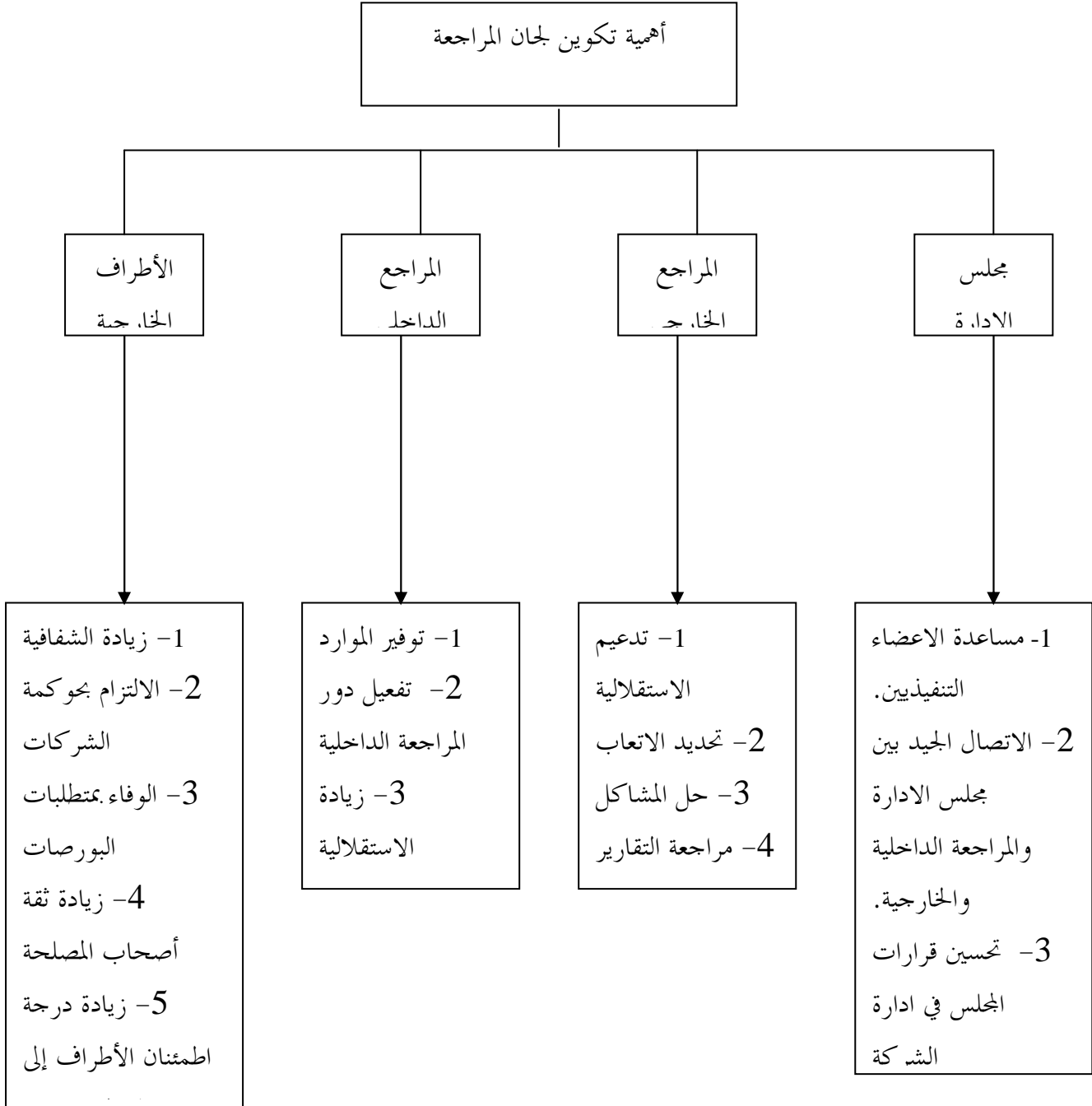
- عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة، وترتكز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة؛
- عرف الباحث ماريان لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، توكل إليها مراجعة القوائم المالية والتأكد من المراجعة التي تم القيام بها من طرف المراجع الداخلي والخارجي؛

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية، مهمتها القيام بمراجعة القوائم المالية التي أعدها المراجع الداخلي والخارجي قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، فهي بمثابة حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي وبين مجلس الإدارة.

2- أهمية لجان المراجعة

إن تكوين لجنة مراجعة في الشركة يعد أمراً ضرورياً جداً نظراً للأهمية القصوى التي تتمتع بها وتبرز أهميتها من خلال المنافع التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية بالشركة وعلى رأسها الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي وأصحاب المصالح، ويمكن تلخيص هذه الأهمية القصوى للجان المراجعة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): أهمية تكوين لجان المراجعة



المصدر: حسين احمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها فيالشركات : دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الاول، 2008، ص258.

3- مقومات فعالية لجان المراجعة

وضعت الهيئات والمنظمات العالمية مجموعة من المقومات يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة في الشركات من أجل تعظيم دورها وتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي مبنية على النحو التالي⁹:

3-1 تمتع لجان المراجعة بالاستقلالية: ويعني ذلك عدم وجود أي علاقة بين عضو لجنة المراجعة وبين إدارة الشركة من شأنه التأثير في واجباتهم، فلجان المراجعة يجب أن تكون من الأعضاء غير التنفيذيين حتى يقوموا بتقييم موضوعي عن جودة الإفصاح في القوائم المالية ومدى نجاعة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومن بين الشروط التي وضعوها لذلك ما يلي:

- أن لا يكون عاملاً أو له قرابة في الشركة أو في إحدى الفروع التابعة لها.
- أن لا يحصل عن أية مكافأة مالية من طرف الشركة إلا التي تقابل خدمته لمجلس الإدارة.
- أن لا يكون مديراً تنفيذياً لإحدى الشركات ذات العلاقة التجارية بالشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

3-2 وضوح واجبات وحقوق اللجنة: يجب على الشركات التي تريد التوفيق في تفعيل دور لجان المراجعة أن تحدد واجبات وحقوق اللجنة بالتفصيل وبكبر وضوح ودون حدوث تعارض بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية بالشركة. وان يكون لها الحق في الحصول على أي معلومة تساعدها في القيام بعملها.

3-3 توافر الخبرة والمعرفة لدى الأعضاء: توكل للجنة المراجعة أعمال حساسة في الشركة فلا بد أن يكون أعضائها على قدر كاف من الخبرة والمعرفة والمهارة يمكنهم من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتفعيل نظام الرقابة الداخلية بالشركة. ومن بين الشروط ما يلي:

- أن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقاً، له شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة. وله دراية كافية بالمبادئ المحاسبية؛

- له خبرة بالمراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.

3-4 عدد أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها في السنة: يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى لاختلاف مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، ولعل الحد الأمثل يتراوح من ثلاثة إلى خمسة وإلى سبعة أعضاء. أما اجتماعاتها فيرتبط بمسؤوليات اللجنة وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة والعدد تقرره اللجنة نفسها، وقد أوصى تقرير Smith Report بان عدد الاجتماعات في العام يجب أن لا يقل عن ثلاثة مرات. وأوصت لجنة Treadway في الولايات المتحدة بان يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي.

3-5 الإفصاح عن لجنة المراجعة: تطلب البورصات العالمية من الشركات الإفصاح عن تكوين لجنة المراجعة وواجباتها ومهامها ومسؤولياتها وطبيعة العلاقة بينها وبين إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية.

ثالثا- لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات وتجويد التقارير والقوائم المالية

1- لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات

إن تشكيل لجنة المراجعة على مستوى الشركات، سيسهم لا محالة في زيادة الرقابة على الشركة والقضاء على جميع التلاعبات ومختلف أوجه الغش والفساد، وذلك نظرا للأدوار المنوطة بها، حيث تعمل على مراجعة التقارير السنوية المعدة من طرف المراجعين الداخليين والخارجيين، ومن ثمة تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية في الشركة، وهذا يعد احد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، كما أن تلك المراجعة التي تقوم بها لجنة المراجعة سوف تؤدي أيضا إلى حصول مجلس الإدارة على تقارير مالية تتميز بالجودة والشفافية والصحة إلى حد كبير جدا.

ان دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات يظهر جليا من خلال الأدوار والمهام التي تؤديها هذه اللجان ، والتي تعتبر كآليات تمارسها لجان المراجعة، وتتمثل هذه الآليات في:¹⁰

- نظام الرقابة الداخلية؛
- المراجعة الخارجية؛
- المراجعة الداخلية.

1-1 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها:

تظهر أهمية لجنة المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال أنها تقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها على مستوى الشركة، وتعرف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المنتهجة من قبل إدارة الشركة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال ضمان التنفيذ العملي المنظم اللازم للعمليات، إنها تعبر عن متابعة الأداء واكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب لوضع التعديلات المناسبة، فهي سياسات من شأنها أن تعمل على حماية أصول الشركة ومحاربة جميع أوجه صور الفساد الإداري والمالي، وبالتالي فهي تعمل على حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف المعنية بالشركة من خلال التحقق والفحص للأداء في الشركة، وتتكون الرقابة الداخلية من:

- بيئة الرقابة؛
- عملية تقييم مخاطر الشركة؛

- نظام المعلومات.

لقد أوكلت مهمة دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلى لجنة المراجعة، وعلى اثر ذلك فان لجنة المراجعة تعمل على التحقق من أن الشركة لها نظام رقابي فعال أو لا وهل أن نظام الرقابة يقوم بعمله أم لا؟ ومن ثمة فان لها القدرة على تشديد الرقابة الداخلية في الشركة واكتشاف جميع الانحرافات التي قد لا يتفطن لها نظام الرقابة في الشركة، مما يجعل الأمور تسير بشكل جيد وتقلل من مخاطر الغش والفساد، وهذا يبرز أن للجنة المراجعة دورا في إرساء حوكمة الشركات، وقد أكدت ذلك لجنة رعاية المنظمات COSO في تقرير عام 1992 أكدت فيه الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في اجتناب التقارير الاحتيالية، ويجب على لجنة المراجعة من اجل النجاح في هذه المهمة العلم بالأمور التالية:¹¹

- الرقابة التنظيمية؛

- خطط التطوير والتغيير في نظام الرقابة الداخلية؛

- الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة؛

- نظم الرقابة المحاسبية؛

- نظم حماية الأصول؛

- الرقابة الإدارية؛

- الرقابة على التوثيق.

2-1 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال المراجعة الخارجية

تقوم لجان المراجعة بمراجعة وفحص وتدقيق ما قام به المراجع الخارجي، قصد التأكد من صحة السجلات المحاسبية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، فهي تعمل على تحقيق المزيد من المراجعة والرقابة ومحاربة كل أوجه الفساد في الشركة، وبذلك فهي تعمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات، كما أن لجنة المراجعة تقوم بالمهام التالية تحقيقا لهذا الدور المنوط بها وتعزيزا لما سبق قوله في الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات:¹²

- تعيين المراجع الخارجي، وتحديد أجره، والعمل على تقييم أدائه؛

- فحص خطط المراجعة الخارجية والتأكد من أن المراجعة الخارجية استوفت جميع خطة المراجعة؛

- التأكد من استقلالية المراجع الخارجي؛

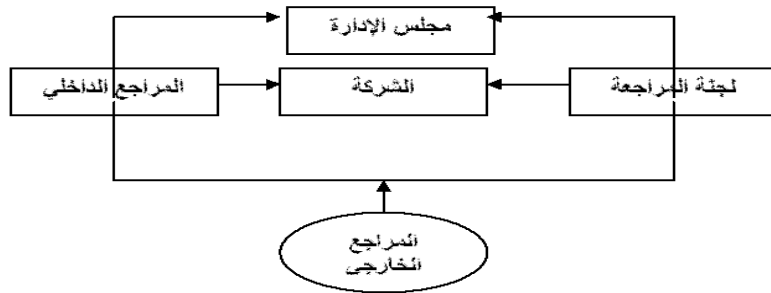
- التأكد من أن كل الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتهما من طرف إدارة الشركة.

3-1 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال المراجعة الداخلية:

لا يقتصر دور لجان المراجعة على المراجعة الخارجية وتفعيل نظام الرقابة بالشركة، بل يتعدى الأمر إلى القيم تتعلق بالمراجعة الداخلية من اجل زيادة وتشديد الرقابة وحماية أكثر لأصول الشركة وتحقيقاً لأهداف الأطراف المعنية بالشركة، ولذلك يمكن القول أن لجان المراجعة تساهم مساهمة بالغة في إرساء حوكمة الشركات نظراً لما تقوم به من مراجعة داخلية تكتشف من خلالها كل أوجه الغش والاحتيال ويظهر ذلك أكثر من خلال إنها تقوم بالواجبات التالية:¹³

- مشاركة لجنة المراجعة في تعيين المراجعين الداخليين؛
 - مراجعة خطط المراجعة الداخلية وأهدافها والتحقق من أنها تعمل بصفة عادية من غير اختلالات ووفقاً للمعايير المهنية؛
 - الإشراف على أنشطة الرقابة الداخلية وإعطاء الموافقة على إستراتيجية المراجعة الداخلية والتغيرات التي تجرى عليها؛
 - الاهتمام بالمسائل القانونية التي قد تؤثر على الشركة؛
 - تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية؛
 - التأكد من أن الموارد كافية للقيام بالمراجعة الداخلية؛
 - تقييم فعالية وجودة المراجعة الداخلية؛
 - العمل على التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وتسهيل الاتصال بينهم.
- ومن خلال ما سبق من عرضه فيما يتعلق بدور لجان المراجعة الخارجية في تحقيق حوكمة الشركات يتبين أن لجان المراجعة تعتبر كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين وهذا ما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم(03): علاقة المراجع الخارجي بالأجهزة الرقابية على الشركة



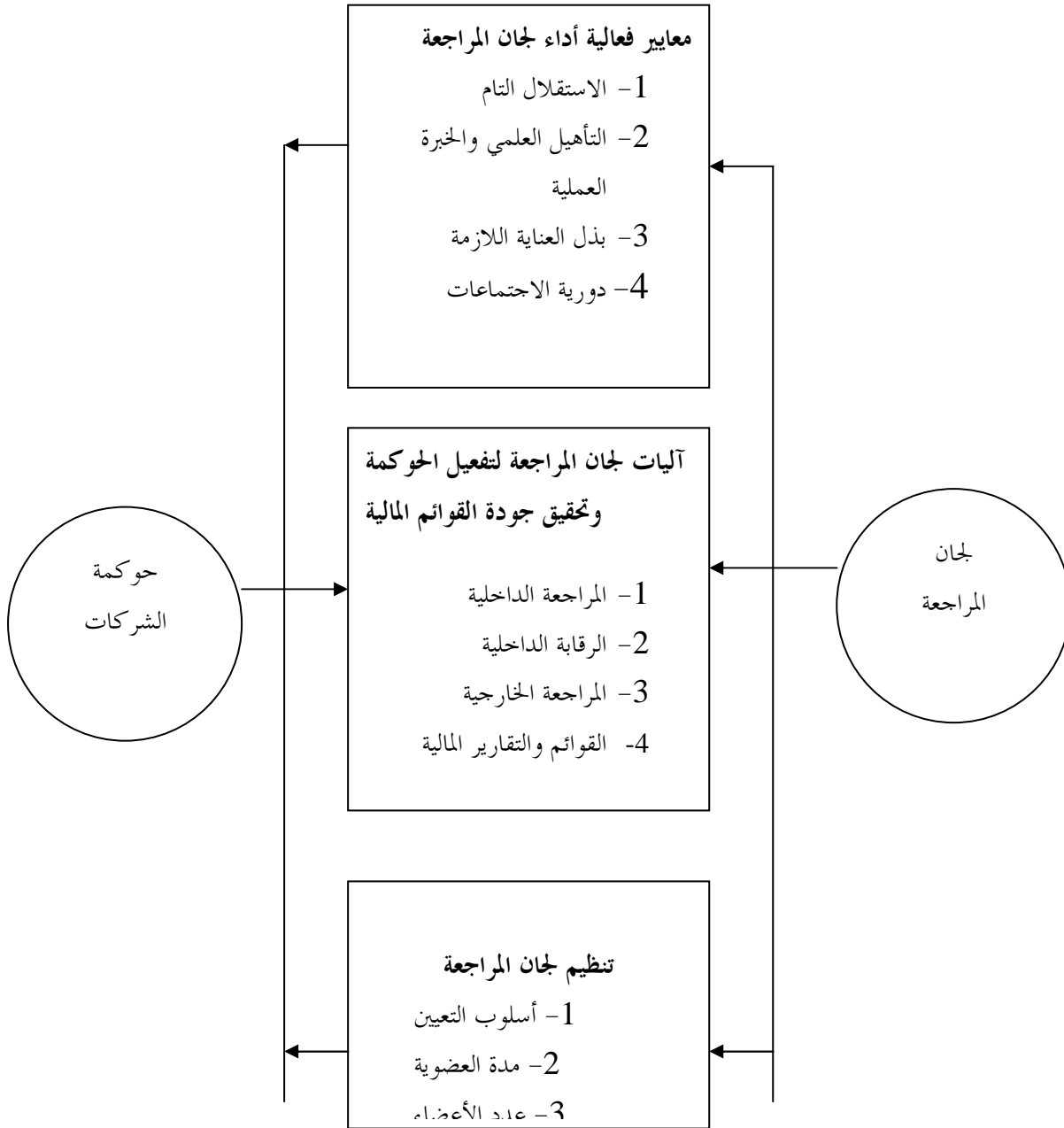
المصدر: عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة أممك عيد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 22، العدد 1، 2008، ص 197.

2- لجان المراجعة وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية:

تعني الجودة هنا الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في الوقت المناسب للاستفادة منها بشكل صحيح، ويتم تقييم مستوى جودة تقارير القوائم المالية من خلال:¹⁴

- ما يرفعه حملة الأسهم من دعاوى قضائية ضد مجلس الإدارة بسبب الأخطاء والمخالفات؛
 - الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح؛
 - معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الاختلافات على السياسات المحاسبية وطبيعة الملاحظات التي يبديها على القوائم المالية.
- وتقوم لجنة المراجعة¹⁵ بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل دفعها إلى مجلس الإدارة، وإبداء الرأي فيها وفي ما أعده المراجع الداخلي والخارجي من تقارير، لذلك فإن الاعتماد على لجنة المراجعة سيحصل مجلس الإدارة على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يؤدي بالتأكيد على وضوح وشفافية في نشر التقارير الخاصة بالقوائم المالية للشركة أي تحقيق جودة التقارير و القوائم المالية.
- ومن الأمور التي تبين أن للجان المراجعة الدور البالغ في تحقيق جودة التقارير المالية عرض بعض الواجبات والنتائج التي تقوم بها لجان المراجعة والخاصة بالقوائم المالية وهي:¹⁶
- القيام بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا؛
 - التحقق من أن جميع الأمور التي أثارها كل من المراجع الداخلي والخارجي قد أخذت بعين الاعتبار وتم معالجتها بشكل سليم؛
 - إن قيام لجنة الإدارة بتلك المراجعات والتحقيقات سوف يضمن موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية لما تتوفر عليه من جودة؛
 - مراجعة التقرير السنوي للمعلومات ثم العمل على تقدير مدى توفره على المعلومات التي يحتاجها المساهمون؛
 - التأكد من أن القوائم المالية ليس فيها مجال للتحريف.
- ولقد أكدت كثير من الدراسات الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية والتي منها دراسة Dorothy التي خلصت إلى أن هناك وجود علاقة ارتباط قوي بين لجنة المراجعة ومستوى جودة التقارير والقوائم المالية.
- وفي الأخير يجب أن نؤكد تأكيدا جازما على ان لجان المراجعة في الشركات لها الدور الكبير في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية ويمكن تلخيص هذا الدور من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(04): دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية



المصدر: عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، الندوة الثانية عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص09.

رابعاً: دراسة تجريبية شركة سبكييم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة

1- التعريف بالشركة: هي شركة سعودية عالمية للبتروكيماويات ، يرجع تاريخ تأسيسها إلى 1999/12/22، مدرجة في السوق المالي السعودي، تقوم هذه الشركة بتصنيع وتسويق : الميثانول، البيوتانديول، رباعي هيدرو الفوران، حامض الاستيتيك، خلات الفينيل الاحادي، اول أكسيد الكربون، ولها العديد من الفروع لانتاج ذلك، وتقدم هذه المنتجات لزبائنها الذين يعملون في مجال: مجال الإنشاءات، صناعة المذيبات ، والسيارات ، الالكترونيات ، البوليمرات ، الطلاء ، والصناعات الدوائية التي تساعد على تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. احتلت الشركة المركز الأول كأفضل بيئة عمل سعودية سنة 2010، كما رشحت مؤخرًا لاعتمادها شركة رعاية مسؤولة¹⁷.

2- محطات تطويرية للشركة: مرت الشركة بالعديد من المراحل الهامة في التطور نوجزها فيما يلي¹⁸:

- 22 ديسمبر 1999 - تأسيس الشركة كشركة سعودية مساهمة مغلقة؛
- 17 ديسمبر 2004 - سبكييم تبدأ الإنتاج التجاري لمشروع الميثانول؛
- 1 أبريل 2005 - الجمعية العامة للشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات(سبكييم) تقرر زيادة رأس المال من 650 مليون ريال إلى 1,500 مليون ريال؛
- 16 أكتوبر 2005 - سبكييم توقع إتفاقية الشراكة لمصنع أول أكسيد الكربون؛
- 28 نوفمبر 2005 - سبكييم تعلن عن بدء شركة الخليج للصناعات الكيماوية المتقدمة في إنتاج مادة البيوتانديول؛
- 8 سبتمبر 2006 - بدء الاكتتاب على أسهم شركة سبكييم؛
- 17 مارس 2007 - سبكييم توقع عقود الإنشاءات لمشاريع الأسيثيل؛
- 12 مايو 2007 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس المال من 1500 إلى 2000 مليون ريال ليصبح عدد الأسهم المصدرة 200 مليون سهم؛
- 29 يناير 2008 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس مال الشركة من 2 مليار إلى 3.33 مليار ريال وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية؛
- 12 يوليو 2009 - سبكييم توقع اتفاقية الشراكة لإنشاء مشروع البوليمرات؛
- 1 أغسطس 2010 - بدء التشغيل التجاري لمجمع الأسيثيل؛
- 15 مارس 2011 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس المال من 3333.3 مليون ريال إلى 3666.7 مليون ريال وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 10 %.

3- نظام الحوكمة في الشركة: يتم تجسيد نظام حوكمة الشركة بالشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات من خلال: مجلس الإدارة للشركة، الإفصاح والشفافية في الشركة، لجنة المراجعة في الشركة¹⁹.

3-1 مجلس الإدارة للشركة: ترى الشركة أن وجود مجلس إدارة يقظ ومتخصص ومستقل هو أساس وجود نظام جيد لحوكمة الشركة، حيث تكمن مظاهر حوكمة الشركة من خلال الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وتكوينه ومسئوليته.

3-1-1 الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة: الإدارة فيما يلي: يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتأدية وظائفهم بإخلاص وبعناية كاملة من أجل تحقيق مصالح الشركة وجميع المساهمين، وتتمثل الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة فيما يلي:

- اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها؛
- وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛
- وضع سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم؛
- وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.

3-1-2 تكوين مجلس الإدارة: يجب أن يتوفر في مجلس الإدارة ما يلي:

- يجب أن يتكون مجلس الإدارة من عدد مناسب وهو أحد عشر عضواً، وأن من أهم الاعتبارات التي تم أخذها في الحسبان هو ضرورة توافر الكفاءات والمهارات المختلفة في أعضاء المجلس؛
- لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء على الأقل؛
- تصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والسكرتير.

3-1-3 مسؤوليات مجلس الإدارة: تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي:

- يتولى مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الجمعية العامة؛
- يؤدي مجلس الإدارة مهامه بمسئولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية أو أي مصدر موثوق آخر؛
- يمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين، ويلتزم بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة؛
- يقوم مجلس الإدارة بتحديد الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار، ومدة التفويض؛
- توفر الشركة معلومات وافية عن شئونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بعناية؛
- لا يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه.

3-2 الإفصاح والشفافية في الشركة: الشفافية والدقة والتوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات، تعتبر من المبادئ الأساسية للحوكمة بالشركة، وقد قامت الشركة بوضع سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية عن المعلومات، وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية ونظام الشركات.

3-2-1 سياسات وإجراءات الإفصاح: وتتمثل فيما يلي:

- تقوم الشركة بإبلاغ هيئة السوق المالية والجمهور دون تأخير بأية تطورات مهمة تدرج في إطار نشاطه ولا تكون معرفتها متاحة لعامة الناس كما وردت في قواعد التسجيل والإدراج؛
- تقوم الشركة بتزويد هيئة السوق المالية بالقوائم المالية الأولية وتقرير مجلس الإدارة فور اعتمادها، والإعلان عنها للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم؛
- تقوم الشركة بتزويد هيئة السوق المالية بالقوائم المالية السنوية وتقرير مجلس الإدارة فور اعتمادها، والإعلان عنها للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز أربعين يوم عمل من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم؛
- تعلن الشركة من خلال موقعها الإلكتروني، القوائم المالية الأولية والسنوية، وتقرير مجلس الإدارة بعد الإفصاح عنها لهيئة السوق المالية والمساهمين.

3-2-2 الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة : تقوم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات المهمة، ونشر التقرير السنوي الكامل الذي يحتوي على متطلبات هيئة السوق المالية حسبما ورد في قواعد التسجيل والإدراج ، ويرفق بالقوائم المالية السنوية للشركة التالية:

- ما لم يتم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وأسباب ذلك؛
- أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إدارتها؛
- تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه على النحو الآتي: عضو مجلس إدارة تنفيذي، أو مجلس إدارة غير تنفيذي، أو عضو مجلس إدارة مستقل؛
- وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية، مثل: لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها؛
- نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

3-3 لجنة المراجعة: شكل مجلس الإدارة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، حيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور نصف أعضاء اللجنة على الأقل، حيث تتمثل مهام ومسئوليات لجنة المراجعة فيما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة؛
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في هذا النظام؛
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة إليها؛
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة؛
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظات عليها؛
- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها؛
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها؛
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة، وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.

4- نتائج تطبيق الحوكمة في الشركة

4-1 الطاقة الإنتاجية الحالية : تشير الإحصائيات الحالية أن الطاقة الإنتاجية الحالية جيدة وما

يدل على ذلك إحصائيات يوليو 2011 المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الطاقة الإنتاجية لسنة 2011 لشركة سبكييم

المشروع	المادة	الطاقة التصميمية (الف طن سنويا)
الشركة العالمية للميثانول	الميثانول	970
الشركة العالمية للدايول	البيوتانيدول	75
الشركة العالمية للغازات	أول اكسيد الكربون	340
الشركة العالمية للاستيل	حمض الاسيتيك انهيدرايد الاستيك	400 59
الشركة العالمية لخلات الفينيل	خلات الفينيل الاحادي	330
الشركة العالمية للبوليمرات *	الاثيلين فينيل اسيتات - البولي اثيلين منخفض الكثافة	200
مشروع اثيل اسيتات *	اثيل الاسيتات	100

المصدر: <http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>

4-2 الأداء المالي للشركة: لقد تطور الأداء المالي للشركة تطورا هائلا وهذا ما تشير إليه

الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الأداء المالي لشركة سبكييم من 2008 إلى 2011

الاداء المالي	2008	2009	2010	2011
المبيعات	1,708.58	830.40	1,986.67	3,324.38
صافي الدخل	536.78	140.88	378.08	705.90
رأس المال	3,333.33	3,333.33	3,333.33	3,666.66
مجموع حقوق المساهمين	5,165.13	4,922.08	4,920.23	5,630.22
متوسط عدد الأسهم	366.66	366.66	366.66	366.67
القيمة الدفترية	ريال 14.09	ريال 13.42	ريال 13.42	ريال 15.36

المصدر: إحصائيات شركة سبكييم

<http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>

كما يبين الجدول التالي ملخص للأصول والخصوم ونتائج الأعمال خلال خمسة سنوات الأخيرة والذي يبين مدى تطور النتائج بعد تطبيق حوكمة الشركات (ريال سعودي)

جدول رقم (03): ملخص للأصول والخصوم في شركة سبكييم من 2007 الى 2011

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الموجودات المتداولة	1.994.751.47 8	2.841.623.15 5	2.217.676.76 2	2.425.569.37 1	4.598.871.15 4
إجمالي الموجودات غير المتداولة	5.755.301.07 5	7.991.765.12 2	9.600.526.77 3	9.600.976.47 3	10.065.716.0 17
اجمالي الموجودات	7.750.052.55 3	10.833.388.2 77	11.818.203.5 35	12.026.545.8 44	14.664.587.1 71
اجمالي المطلوبات المتداولة	2.163.553.91 1	1.009.403.41 4	903.102.522 3	856.510.238 44	1.317.290.42 2
جمالي المطلوبات غير المتداولة	1.694.328.52 2	3.965.717.24 4	5.083.145.19 5	5156.140.356 44	6.325.769.29 7
اجمالي حقوق المساهمين وحقوق الأقلية	3.892.170.12 0	5.858.267.61 9	5.831.955.81 8	6.013.895.25 0	7.021.527.45 2
صافي الدخل	593.972.141	536.782.148	140.879.515	378.079.252	705.897.758
ربحية السهم	1.62	0.38	1.46	1.03	1.93

المصدر: http://www.sipchem.com/ar/about_us.htm

نتائج الدراسة

من أهم نتائج عن هذه الدراسة ما يلي:

- تعبر الحوكمة عن مجموعة القواعد والإجراءات التي يجب إتباعها من طرف الشركة ويتم ذلك من خلال نظام مرسوم يقوم على التوجيه والإدارة الفعالة والرقابة على جميع أعمال الشركة تحقيقاً لأهداف الشركة المسطرة، وحفظاً لمصالح الأطراف المرتبطة بالشركة. فما هي إلا فرض المزيد من الرقابة والتعليمات الصارمة على أعمال الشركة وممتلكاتها، وتمثل الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في : المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح مثل العمال، الموردين والعلماء؛

- يدل مصطلح الحوكمة من حيث اللغة على أربعة ألفاظ معانيها كلها تصب في تعريف حوكمة الشركات وهي: الحكمة: من خلال القيام بعملية التوجيه والإرشاد داخل الشركة، فيصبح الكل يعمل بأوامر الشركة ويسعى نحو تحقيق أهدافها. الحكم: من خلال فرض السيطرة ووضع الضوابط والقيود. الاحتكام: من خلال الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والخبرات السابقة في

التطبيق. التحاكم: من خلال الرجوع إلى العدالة في حالة انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين؛

- تهدف الحوكمة إلى تحقيق الأهداف التالية: محاربة كل أوجه الفساد المالي والإداري، العمل على تحسين القدرات التنافسية للشركات ومراجعة أدائها المالي والتشغيلي، وجعلها قادرة على المنافسة والبقاء في ظل التغيرات الشديدة لمحيطها، تعظيم أرباح الشركة، تفعيل إدارة الشركة والمساعدة على رسم الإستراتيجية المناسبة لتحقيق مختلف أهدافها، زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، حيث تصبح كل الشركات تعمل وفقا لضوابط وقوانين معينة مما يعزز ثقة الأفراد فيها، و تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية وتعزيز مبادئ الالتزام بالأوامر والتعليمات لدى الأفراد؛

- يتكون نظام حوكمة الشركات من مدخلات النظام ويشمل جميع اللوازم والأدوات التي تحتاجها الحوكمة من اجل التطبيق سواء كانت قانونية وتشريعية أو إدارية أو اقتصادية، نظام التشغيل نظام التشغيل ويقصد بذلك تكافل كل الجهات المسؤولة عن التطبيق والمشرفة عنه، واستعمال كل الأدوات الرقابية لنجاح عملية التطبيق، ومخرجات النظام وتتمثل في كل النتائج المحققة من جراء تحقيق ذلك، وخاصة تحقيق التحسن في كل شيء؛

- تعرف لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية ، مهمتها القيام بمراجعة القوائم المالية التي أعدها المراجع الداخلي والخارجي قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، فهي بمثابة حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي وبين مجلس الإدارة، وتبرز أهميتها من خلال المنافع التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية بالشركة وعلى رأسها الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي وأصحاب المصالح؛

- من بين مقومات فعالية لجان المراجعة ما يلي: تمتع لجان المراجعة بالاستقلالية، وضوح واجبات وحقوق اللجنة وتوافر الخبرة والمعرفة لدى الأعضاء؛

- يظهر دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها حيث أوكلت لها هذه المهمة، وعلى اثر ذلك فان لجنة المراجعة تعمل على التحقق من أن الشركة لها نظام رقابي فعال أو لا وهل أن نظام الرقابة يقوم بعمله أم لا؟ ومن ثمة فان لها القدرة على تشديد الرقابة الداخلية في الشركة واكتشاف جميع الانحرافات التي قد لا يتفطن لها نظام الرقابة في الشركة، مما يجعل الأمور تسير بشكل جيد وتقلل من مخاطر الغش والفساد؛

- تقوم لجان المراجعة بمراجعة وفحص وتدقيق ما قام به المراجع الخارجي، قصد التأكد من صحة السجلات المحاسبية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، فهي تعمل على تحقيق المزيد من المراجعة والرقابة ومحاربة كل أوجه الفساد في الشركة، وبذلك فهي تعمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات؛

- لا يقتصر دور لجان المراجعة على المراجعة الخارجية وتفعيل نظام الرقابة بالشركة، بل يتعدى الأمر إلى القيم بأمور تتعلق بالمراجعة الداخلية من اجل زيادة وتشديد الرقابة وحماية أكثر لأصول الشركة وتحقيقاً لأهداف الأطراف المعنية بالشركة، ولذلك يمكن القول أن لجان المراجعة تساهم مساهمة بالغة في إرساء حوكمة الشركات نظراً لما تقوم به من مراجعة داخلية تكتشف من خلالها كل أوجه الغش والاحتيال؛

- تقوم لجنة المراجعة بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل دفعها إلى مجلس الإدارة، وإبداء الرأي فيها وفي ما أعده المراجع الداخلي والخارجي من تقارير، لذلك فإن الاعتماد على لجنة المراجعة سيتحصل مجلس الإدارة على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يؤدي بالتأكيد على وضوح وشفافية في نشر التقارير الخاصة بالقوائم المالية للشركة أي تحقيق جودة التقارير و القوائم المالية؛

- لقد استطاعت شركة سبكييم للبتروكيماويات السعودية أن تحقق قفزة نوعية في مجال إرساء حوكمة الشركات، بفضل الطريقة التي انتهجتها، إذ أنها فعلت من مبدأ الشفافية والإفصاح حيث كل عملية مبنية على هذا المبدأ، كما اهتمت أيضاً بتفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية من اجل ضمان أكبر قدر ممكن من المراقبة، ولم تكتفي بذلك فقد بل كونت لجان مراجعة لمراقبة عمل المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز الحوكمة، ولقد استطاعت هذه الشركة أن تحقق مكاسب عديدة سيما تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية وزيادة المبيعات والأرباح.

الخاتمة

يعبر مصطلح الحوكمة على الحكم الراشد داخل الشركات ويمن للشركة تطبيقها من خلال فرض المزيد من الرقابة على أعمالها حفظاً لجميع مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة، وهو هدف سامي تسعى جميع الشركات الوصول إليه من اجل البقاء والاستمرار والحفاظ على مكانتها في السوق في عصر أصبح لغته الأساسية الطمع والجشع وإتباع الطرق والأدوات الشيطانية من اجل كسب المال، فلا مناص للشركات من المضيء قدماً من اجل الالتزام بمبادئ الحوكمة والسعي بشتى الوسائل من توفير المناخ المناسب في سبيل تحقيق هذا الهدف، ومن أهم الوسائل الداعمة في تحقيق ذلك هو تفعيل دور لجان المراجعة لأنها تعتبر حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين كما أنها تحرص كل الحرص على تحقيق الوضوح والشفافية في التقارير والقوائم المالية قبل إحالتها على مجلس الإدارة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الواجبات والمهام الموكلة لها خاصة تلك المتعلقة بدراسة نظام الرقابة وتقييمها، والمراجعة الداخلية والخارجية.

- ¹ محمد حسن يونس، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، www.grence.com، بتاريخ: 2012/10/15.
- ² كاترين.ل. كوتشا هلبينج، جون.د.سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 03، على الموقع الشبكي: www.cipe-arabia.org
- ³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.9.
- ⁴ أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، 24-26 سبتمبر 2005، ص.3.
- ⁵ شفق عبد الحافظ، وسام عبد الرزاق، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري، من الموقع الإلكتروني: http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/6.doc
- ⁶ محمد مصطفي سليمان ، حوكمة الشركات و معالجة الفساد الإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر-، 2006، ص ص 18-17
- ⁷ بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات،الملتقى الدوليحولسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-بسكرة- الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص ص5-6.
- ⁸ عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م22ع1، 2008، ص193.
- ⁹ حسين احمد دحدوح، دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص258-262.
- ¹⁰ عوض سلامة الرحيلي، مرجع سابق، ص 195.
- ¹¹ حسين احمد دحدوح، مرجع سابق، ص ص264-267.
- ¹² أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص ص9-10.
- ¹³ حسين احمد دحدوح، مرجع سابق، ص ص268-269.
- ¹⁴ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2ن المجلد 46، 2009، ص ص28-29.
- ¹⁵ عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية ، الندوة الثانية عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص12.
- ¹⁶ أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص10.
- ¹⁷ http://www.sipchem.com/ar/about_us.htm, date; 15/10/2012
- ¹⁸ <http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>, date: 15/10/2012
- ¹⁹ دليل الحوكمة في شركة سبكييم، www.sipchem.com/ar/about_us.htm التاريخ: 2012/10/15.